أن الولايات المتحدة لن تقدم على عمل شيء من شأنه أن يمس بأمن اسرائيل، وأن الخطوات الأميركية الخاصة بالاستجابة لمطالب السعودية بخصوص تزويدها بمعدّات عسكرية إضافية لتحسين القدرة الهجومية لطائرات «ف - ١٥» التي تمتلكها، ستتم من خلال استشارة اسرائيل. وثانيهما أن حكومة ريغان ليست لديها خطة فورية للعمل على تجديد محادثات الحكم الذاتي في الوقت القريب، وأن الاعتبار الاساسي الذي يجب أن يوجّه دول الشرق الأوسط، وكذلك السياسة الأميركية هو مواجهة التهديد السوفياتي لسلامة هذه الدول (هشاريف، ٢٢ / ٢/١٩٨١). وقد أعلن هيغ، إثر لقائه وشامير، أنه، في عهد «سياسة النفط»، ثمة أهمية لأن تتذكر دول الشرق الأوسط، أن «هنالك مصلحة هامة مشتركة لها جميعاً». وأضاف أنه «بعد أن تواصل مسار السلام بناءً على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وفي إطار اتفاقات كامب ديفيد، يجب أن نتذكّر الواقع الاستراتيجي في الشرق الأوسط الذي يربطنا سوية» (المصدر نفسه).

ومثلما فشل شامير في إقناع وزير الخارجية هيغ بضرورة المبادرة إلى تجديد مفاوضات الحكم الذاتي، والامتناع عن تزويد السعودية بالمعدّات الهجومية لطائرات «ف - ١٥»، فإنه فشل أيضاً في تحقيق أي شيء خلال لقائه والرئيس ريغان في ٢٤ شباط (فبراير) الماضي. فقد أعلن، عقب هذا اللقاء، أن «الإدارة الأميركية أصرّت على وجهة نظرها، مما اضطر اسرائيل لقبول مواقفها فيما يتعلّق بمسألتين أساسيتين طرحتا خلال مباحثات وزير الخارجية الاسرائيلي في واشنطن: المسألة الأولى تتمثّل بتزويد السعودية بالسلاح الهجومي، والثانية باستمرار تجميد محادثات الحكم الذاتي» (هآرتس، ٢٥ / ٢/١٩٨١). ونتيجة لذلك لم يبق أمام شامير سوى الاعلان، عقب لقائه والرئيس ريغان، «أن الرئيس يدرك وجهة نظر اسرائيل فيما يتعلّق بتزويد المعدّات الخاصة للطائرات السعودية، وأن الولايات المتحدة ملزمة بالحفاظ على ميزان القوى في المنطقة من خلال الحرص على توفير ميزة نوعية لإسرائيل. ولقد أوضحت ما هي طلبات اسرائيل في حال عدم قبول اعتراضها» (المصدر نفسه). وكان شامير قد أعلن قبل لقائه وريغان أن اسرائيل ستطلب أسلحة جديدة ومتطوّرة من الولايات المتحدة إذا لم يتوقّف تدفّق تيّار الأسلحة الغربية، وبكميات كبيرة، إلى الدول العربية المجاورة، إذ أنها «لا تستطيع التزام الصمت حيال كميات الاسلحة الضخمة هذه، وعليها أن تزيد من وسائلها الدفاعية» (هآرتس، ٢٢ / ٢/١٩٨١).

وإذا ما لخّصنا موقف اسرائيل من قضية تزويد السعودية بالسلاح الاميركي، نرى أنه، في الوقت الذي نددت فيه الحكومة الاسرائيلية، في بيانها الصادر في ٩ آذار (مارس) الماضي، بقرار واشنطن، بهذا الصدد، معتبرة أن «تزويد السعودية بأسلحة هجومية يمكن أن يعرّض أمن اسرائيل للخطر [خصوصاً] وأن السعودية انطلقت من الدعوة إلى الجهاد ضد اسرائيل، كما أن عداءها لإسرائيل هو على أقصى ما يمكن من التطرّف» (النهار، ١٠ / ٣/١٩٨١)، فإنها بدأت تنشط من أجل ابتزاز أكبر كمية من الأسلحة والمساعدات العسكرية والاقتصادية الاميركية كتعويض مقابل لصفقة السلاح هذه. وقد ذكرت المصادر الاسرائيلية أن طلبات اسرائيل مقابل هذه الصفقة ستتمثّل فيما يلي:

أولاً: تحويل جزء من القروض التي منحت لإسرائيل من أجل شراء السلاح في الولايات المتحدة، إلى مساعدات مجانية.

ثانياً: تسليم الجيش الاسرائيلي أنواعاً من المعدات العسكرية المتطورة جداً، والتي تمكّن اسرائيل من تحقيق تفوّق نوعي، مقابل التفوّق الكمي المتوافر لدى العرب.

ثالثاً: مساعدة الصناعة العسكرية الاسرائيلية عن طريق سحب المعارضة الاميركية العلنية والصامتة لبيع المعدات العسكرية التي هي من صنع اسرائيلي إلى الخارج، وذلك بسبب احتواء هذه المعدات على أجهزة تعتمد على التكنولوجيا الاميركية.

رابعاً: مساعدة اسرائيل، على تطوير أنواع جديدة من الأسلحة (اريئيل غيناي، يديعوت احرونوت، ٢٠ / ٢/١٩٨١).

ويبدو أن اسرائيل ستحصل على هذا